مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية
ISSN 2170-0370/E-ISSN 8127-2710
المجلد13- العدد2 /2022،ص ص 248-262

بعض مظاهر السياسة الفرنسية بمنطقة الأوراس خلال الفترة 1954 -1956

Some aspects of French policy in the Aurès region during the period 1954-1956

وفاء رحال[1]*، ليلى تيتة[2]

[1] جامعة باتنة1 (الجزائر)، soujoudwafa@gmail.com ،مخبر دراسات في التاريخ والثقافة والمجتمعLAHCS

[2] جامعة باتنة1(الجزائر)، leila.faycal@yahoo.fr، مخبر دراسات في التاريخ والثقافة والمجتمعLAHCS

تاريخ الاستلام : 2021/09/25 ؛ تاريخ القبول : 2022/04/03 ؛ تاريخ النشر : 2022/06/12

الملخص

يتناول هذا المقال بالدراسة بعض مظاهر السياسية الفرنسية المطبقة بمنطقة الأوراس خلال الفترة من 1954 الى 1956 والتي اصطلح على تسميتها بسياسة "التهدئة" وهذا من خلال الوثائق الأرشيفية الفرنسية.سنركز فيه على السياسة التي اتبعت عهد الجنرال شاريير قائد الناحية العسكرية العاشرة، ثم سياسة الجنرال غاستون بارلانج الذي تولى القيادة المدنية والعسكرية بالمنطقة. سنركز على الفترة المذكورة نظرا لتوفر الوثائق الخاصة بها، وفي الأخير سنقدم تقييما لهذه السياسة، وهل فعلا كانت الأخيرة سياسة "تهدئة". منهجنا سيكون دراسة هذه الوثائق دراسة نقدية والهدف هو تقديم معلومات جديدة عن بعض ملامح السياسة الفرنسية بالمنطقة خلال هذه الفترة.

الكلمات المفتاحية : الاوراس ؛ سياسة ؛ التهدئة ؛ شاريير ؛ بارلانج.

***وفاء رحال**

Abstract

In this article, we will try to study some aspects of the French policy applied in the Aurès région during the period from 1954 to 1956, which was called the "pacification" policy, and this is through the French archival documents. We will began with Cherriere policy after with Gaston Parlange one's. We will focus on the mentioned period in view of the availability of relevant documents, and in the end we will present an assessment of this policy, and whether the latter was really a "pacification" policy. Our approach will be a critical study of these documents, and the aim is to provide new information on some features of French policy in the region during this period.

Keywords: Aurès ; Policy ; Pacification; Cherriere ; Parlange.

(مقدمة) :

بعد اندلاع الثورة التحريرية ليلة الفاتح من نوفمبر 1954، عمدت السلطات الإستعمارية الفرنسية وعن طريق جيشها الى محاولة تصفية منطقة الأوراس خلال الفترة الممتدة من نوفمبر 1954 الى غاية مارس 1955 باعتبار منطقة الأوراس معقل الثورة والثوار. حاولت حكومة منديس فرانس Mandes France خلال هذه الفترة تسخير عتادها الحربي والقيام بالعمليات العسكرية بغية تحقيق الانتصار عسكريا إلا أن فشلها في تحقيق هدفها المتمثل في القضاء على الثورة عسكريا جعل السلطات الفرنسية تدرك أن الوضع في الجزائر عامة وفي الأوراس خاصة يتطلب تبني استراتيجية جديدة، تعمل هذه الاستراتيجية الى جانب الجهد العسكري وتدعمه ذلك أن الأمر هنا لم يعد يتعلق بالقضاء على الثورة فقط بل إن مكانة فرنسا وكرامتها أصبحت على المحك في وقت سلبت فيه المبادرة العسكرية من الجيش الفرنسي. هكذا وبعد سقوط حكومة منديس فرانس نتيجة فشلها في القضاء على الثورة، عرفت الولاية العامة للجزائر تعيين حاكم جديد تم تزكيته من الحكومة الجديدة، حكومة إدغارفور Edgar Faure هو جاك سوستيل Jacques Soustelle خلفا لروجيه ليونار Roger Léonard، ومع الولاية الجديدة، وبهدف القضاء على الثورة، عرفت الأوراس تنصيب الجنرال غاستون بارلانج[1] Gaston Parlange على رأس قيادتها المدنية والعسكرية. ومع هذا التعيين شهدت الاوراس عهدا جديدا من السياسة الفرنسية التي اصطلح على تسميتها بـ"سياسة التهدئة". وعليه فإن الإشكال المطروح هنا يتمثل في محاولة تسليط الضوء على السياسة الفرنسية المطبقة في الأوراس قبل تولي الجنرال غاستون بارلانج القيادة المدنية والعسكرية هناك وأثناء ولايته ولكن خلال الفترة 1954-1956 نظرا لتوفر الوثائق الأرشيفية الخاصة بذلك.

نشير فقط الى أن هذه الدراسة ستركز فقط على بعض ملامح هذه السياسة وسنركز على ما هو غير مذكور في معظم المراجع التي عدنا إليها والتي تناولت هذا الموضوع.

1.I- السياسة الفرنسية المطبقة بمنطقة الاوراس قبل تولي الجنرال غاستون بارلانج القيادة المدنية والعسكرية بالمنطقة:

بداية، وباندلا ع الثورة التحريرية في 01 نوفمبر 1954، جاءت ردود الفعل الأولية للإدارة الإستعمارية الفرنسية عبر تسخير وسائلها الإعلامية لتوجيه الرأي العام الداخلي والخارجي لصالح فرسا، نعتت الأعمال العسكرية لمفجري الثورة بالأعمال الإرهابية ووصفت الثوار الجزائريين بأنهم مجرد لصوص وقطاع طرق (غربي، 2009، 124).

على صعيد رد الفعل الأمني والعسكري، عقد كل من الجنرال بول شاريير Paul Cherrière القائد العام للقوات المسلحة، جاك شوفالييه Jacques Chevalier كاتب الدولة للدفاع، الجنرال سبيلمان Spillmann قائد الناحية العسكرية لقسنطينة، بيار ديبش Pierre Dupuch محافظ مقاطعة قسنطينة، جون ديلبيلانك Jean Deleplanque نائب المحافظ بمدينة باتنة، والكومندان بلانش Planche القائد للموقع العسكري لباتنة إضافة إلى روني مايير René Mayer رئيس الوزراء السابق ونائب البرلمان الفرنسي عن قسنطينة إجتماعا في باتنة يوم 02 نوفمبر تناقشوا فيه بخصوص الوضع تم فيه الخروج بقرار ضرورة وضع حد لحالة "العصيان". وفي رسالة موجهة الى الحاكم العام في 17 نوفمبر كتب شاريير يقول: "في الاوراس، الآن هي الحرب" (حزب جبهة التحرير الوطني ، دت، 71-72).

في 26 نوفمبر 1954، أرسلت فرنسا وزير داخليتها فرانسوا ميتران François Mitterrand لكي يشرف هو بنفسه مع الجنرال جيل Gilles على أول عملية تمشيطية: عملية ايقوي Aiguille Opération بناحية فم الطوب، دوفانة، تيمقاد، بمساعدة الفرقة 25 طائرات و 18 مظليين (Jeanson,1955,196) غير أن هذه العملية التمشيطية لم تأت بالنتائج المرجوة. وفي 30 نوفمبر1954، جرت عملية ترحيل إجبارية لسكان المناطق (الخطرة): كيمل، تاجموت، أولاش، غابة بني ملول إلى مناطق (آمنة). وقد أجبر قبل ذلك كل من سكان شلية ويابوس على الرحيل إلى قايس حيث أقيم

لهم مخيم زاره فرانسوا ميتران رفقة نواب من المجلس الوطني الفرنسي من بينهم: قاضي قدور والهاشمي بن شريف(حزب جبهة التحرير الوطني ، دت، 72).

تسهيلا على الجيش الفرنسي للتوغل إلى عمق الجبال والغابات في الأوراس،كلف الفيلق 19 المتمركز في جنوب الأوراس بتعبيد الطرق والفيلق رقم 25 بتعبيد مطار للطائرات من نوع داكوتا بخنقة سيدي ناجي جنوب خنشلة، وعينت فرقة لتموين مراكز الجيش الفرنسي بواسطة الطيران لأنه أصبح من الصعب تموينه عن طريق البر، ثم انطلقت أول حملة واسعة النطاق لتمشيط جبال الأوراس:عملية فيرونيك Opération Véronique في 19 جانفي 1955 أين حشد من الجند ما قوامه 5000 جندي مدعمين بطائرات إستكشاف مزودة برشاشات، وأخرى مقاتلة مقنبلة، وطوابير من الدبابات، وترسانة من المدفعية من مختلف العيارات شمال الأوراس والأحمر خدو ليصرح ليونار في 21 جانفي1955 قائلا: " تصفية المنطقة والقضاء النهائي على التمرد يتطلبان شهورا عديدة بسبب ما يخلفه الميدان والمحيط من صعوبات كبيرة ومتنوعة. إن عدد الثائرين في الأوراس 1000 رجل، وإن الإمدادات اللازمة لإقرار الأمن والسكينة تحتاج إلى 40 ألف عسكري" (الزبيري،1955،117) لتنطلق بعدها عملية فيوليت Opération Viollette في 23 جانفي 1955 موجهة لتمشيط الجبال المطلة على شمال الصحراء (جنوب الاوراس): جبل بني فرح،الجبل الأزرق،جبل أحمر خدو،جبل فرغوس،جبل تيزة وفوشي والتي إستمرت إلى 25 جانفي 1955 (عثماني،2008، 274).

لقد تبنت السلطات الاستعمارية أسلوب القمع الأعمى كوسيلة واحدة ووحيدة لإعادة الأمن إلا أن هذا الوسيلة لم تحقق النتائج المطلوبة منها خاصة وأن الثورة كانت مستمرة وقاعدتها الشعبية كانت تزداد يوما بعد يوم، وهكذا بدأت تلوح في الأفق بوادر استبدال الحكومة العاجزة بأخرى تحقق الانتصار وتقضي على الثورة وتكرس هذا الاستبدال مع طرح روجي ليونار لفكرة الإصلاحات.

أثار هذا الطرح حافظة المستوطنين لتتسارع الأحداث بعدها خاصة بعد أن أدرك ماندیس فرانس- وفي وقت مبكر- ضرورة التحول إلى الإصلاحات. وبحجة طرح الإصلاحات التي رفضها المستوطنين، سحبت الثقة من حكومة منديس فرانس في 6 فيفري 1955 وتم استبدالها بحكومة ادغار فور والتي عمدت الى تزكية الحاكم الجديد جاك سوستيل الذي تم تعيينه من طرف الحكومة السابقة في 25 جانفي 1955.

بعد تعيين جاك سوستيل على رأس الولاية العامة للجزائر بشكل رسمي بتاريخ 15 فيفري 1955، قرر كبداية أن يتبنى أسلوب الصمت، وارتأى أن يُكون صورة واضحة عن حقيقة الوضع الذي كانت عليه الجزائر عامة والأوراس خاصة والحصول على المعلومات الكافية التي تخول له تحديد الأولويات التي سترسم ملامح السياسة التي سيحاول من خلالها تحقيق ما لم تستطيع الحكومة السابقة الظفر به. (Soustelle,1956,12)

ولفحص الوضع بشكل شخصي، قام جاك سوستيل بزيارة ميدانية لمنطقة الاوراس كانت هذه الزيارة بمثابة رحلة تحقيق للفحص والتحليل وجمع المعلومة خاصة وأنه كان يمتلك من المقومات الشخصية ما تسمح له بذلك(Soustelle, 1956, 25)

حاول جاك سوستيل التواصل مع سكان المنطقة، وقد كانت أولى ملاحظاته أن الثورة متجذرة في المنطقة وعليه فإن من الأولويات التي تفرضها الضرورة استعادة نظام الاستخبارات على الفور (حربي، 1983، 174). في نفس الإطار، لم يجد جاك سوستيل صعوبة في الكشف عن الوضع المتردي الذي وصلت إليه الإدارة الفرنسية في المنطقة التي كانت لا تزال خاضعة لنظام البلديات المختلطة حيث يضطلع المتصرفون الإداريون بتسييرها بمساعدة القياد الذين لا يلتقون بالسكان إلا نادرا. ففي بلديات مختلطة مثل أريس خنشلة وتبسة التي تحصي 25000 ساكن يقوم ثلاث متصرفين إداريين بتسييرها وهو ما يبدو غير واقعي خاصة وأن الإقليم بات ينمو ويتطور ما جعله غير قابل للتسيير. (Soustelle ,1956 ,26)

لاحظ جاك سوستيل كذلك أن الوضع الذي يعيشه سكان المنطقة كان شديد البؤس تكاد تختفي فيه معالم الحياة العادية، وأن الفلاح الجزائري يعاني الويلات في سبيل تأمين القوت اليومي لعائلته، وقد كان من أهم القضايا التي كانت تشغل الحاكم العام الجديد تلك التي تتمحور حول عدم كفاءة القوات العسكرية وتذبذب العمليات العسكرية التي نفذت بالمنطقة والتي كانت نتائجها محتشمة مقارنة بحجمها، وهكذا فقد استنتج أن عدم تحقيق العمليات العسكرية للنتائج المرجوة منها يعود إلى غياب المعلومات عن المنطقة وعن السكان وعدم المعرفة بطبيعة الميدان الذي تجري فيه المعركة (Soustelle ,1956 ,26)

وهكذا و في إطار تجاوز الأخطاء الفرنسية والتي كان سوء الإدارة أولها، تأكد جاك سوستيل من ضرورة خلق إدارة ذات طابع مدني وعسكري بالأوراس. وعليه جرى استقدام وتعيين الجنرال غاستون بارلانج على رأس القيادة المدنية والعسكرية بالأوراس، وقد نفذ هذا الرجل مهامه استنادا إلى المرسوم الوزاري الصادر في 30 أفريل 1955.

2.I- أهم معالم السياسية الأهلية الفرنسية بالأوراس في عهد الجنرال بارلانج :

كما سبق الذكر، كان سوء التسيير الإداري الذي تغوص فيه الجزائر عامة والأوراس خاصة السبب في استقدام الجنرال بارلانج للأوراس وإسناد مهمة إنجاز النموذج التجريبي الأول للإدارة المدنية والعسكرية بالأوراس له. وهكذا فلقد كانت السياسة الأهلية التي هدف الجنرال بارلانج إلى تطبيقها في الأوراس تتمحور حول التحكم في عنصر الأهالي باعتباره عنصرا أساسيا في عملية "التهدئة"، ولتحقيق ذلك أجرى الجنرال بارلانج العديد من التعديلات: (A.O.M 81 F 13, 1956, 1)

1.2.I - إصلاح التنظيم الإداري :

في البداية، استدعى الجنرال بارلانج من باتنة 14 إطارا قديما من أطر الشؤون الأهلية وضباط الشؤون الصحراوية، أمضى قرار إعادة التنظيم الإداري في حدود مقاطعته وعمل على خلق ملاحق بداخل البلديات المختلطة الأكثر تهديدا، هدفه من وراء ذلك كان مراقبة أكبر للسكان وإتصال أحسن معهم. وقد تم تقسيم ثلاث بلديات مختلطة إلى

ملحقات تحت رقابة وإدارة مساعد و مساعد إداري و ضابط للشؤون الأهلية مسؤولين أمام الإداريين رؤساء البلديات وذلك على النحو التالي: (A.O.M 93/4409, 1955)

- البلدية المختلطة للأوراس:أحدث بها 07 ملاحق:
  - ملحق أريس يراقب دواوير الواد الأبيض وتيغانمين
  - ملحق بوحمار يراقب دواوير واد الطاقة وواد مريال
  - ملحق لمدينة يراقب دواوير إيشمول وزلاطو الشمالية
  - ملحق تكوت يراقب دواوير زلاطو الجنوبية وغسيرة
  - ملحق تاجموت يراقب دواوير تاجموت وكيمل
  - ملحق مشونش يراقب دواوير مشونش وأولاش
  - ملحق منعة يراقب دواوير منعة،شير،بوزينة و واد عبدي.
- البلدية المختلطة لخنشلة أحدث بها 06 ملاحق:
  - ملحق خنشلة الذي يدير ويراقب دواوير خنشلة، باغاي، متوسة، أنسيغة، تامزة، راس الجنوبية، بحداثن وبودرهم الجنوبية.
  - ملحق قايس الذي يدير مراكز الإستعمار قايس، ودواوير رميلة، بودرهم الشمالية، تامزة الشمالية.
  - ملحق بوحمامة الذي يدير ويراقب دواوير يابوس، تاوزيانت، شليا، ملاغو.
  - ملحق أولاد رشاش الذي يدير ويراقب دواوير محمل، مجادة، تامروت والطريق الصحراوي.
  - ملحق تبردقة الذي يدير ويراقب دواوير تبردقة وأليانة.
  - ملحق خنقة سيدي ناجي الذي يدير ويراقب المراكز البلدية ودواوير الخنقة، الوجلة، ششار.
- البلدية المختلطة لتبسة: أحدث بها 06 ملاحق:
  - ملحق الشريعة يراقب دواوير الشريعة، قريقر، ثليجان والمزرعة.

– ملحق الماء الأبيض يراقب دواوير الماء الأبيض، باحيرات، الأرنب الشمالية، أولاد سيدي الأبيض الشمالية.

– ملحق رأس العش يراقب دواوير سيدي عبيد الشرقية وثليجان.

– ملحق بئر العاتر يراقب دواوير بحيرة الأرنب الجنوبية، أولاد سيدي عبيد الجنوبية.

– ملحق نقرين يراقب دواوير نقرين، فركان، السطح. وقد تم تحويل البلديات المختلطة إلى بلديات ريفية.

وهكذا عرف شهر ماي في منطقة الأوراس وضع قيادة مدنية عسكرية بمنطقة العمليات الأوراس والحدود الجزائرية التونسية، زيادة عدد الإداريين، وصول ضباط مصالح الشؤون الأهلية من المغرب يؤطرهم كبار الضباط (A.O.M 81F13, 1956, 2) هدفهم حسب ما ذهبت إليه السلطات الفرنسية كان طمئنة الشعب، الإستجابة لرغباتهم، الحصول على المعلومات (Jeanson ,1955, 207) حددت للمعلمين من خلال علاقاتهم بأولياء التلاميذ، مسيري ديار العسكري بالإبقاء على التواصل مع المجندين القدماء، جمعيات المحاربين القدماء، المنازل الريفية في المراكز الصغيرة والمساعدين الإجتماعيين في المدن مهام تطبيق هذه السياسة. ولتحقيق ذلك، اشترط ضرورة تحدث هؤلاء باللغتين العربية أو الأمازيغية (A.O.M 81F 901, 1955, 1).

2.2.I- إنشاء المراكز الإدارية المتخصصة :

في مواجهة جملة هذه المعطيات، وبعد عملية التعزيز الإداري التي كانت في الجنوب الشرقي لمقاطعة قسنطينة تحت قيادة بارلانج، وبعدما قام هذا الأخير بجلب أفراد الشؤون الأهلية لمساعدته في إدارة المنطقة وتهدئتها وقام بعملية بيلوت Opération Pilote التي كانت بمعية 14 ضابط قديم و 09 ضباط للشؤون الصحراوية، وبعدما سمحت هذه العملية حسب معلومة من وزير الداخلية بتقريب الإدارة من الشعب (A.O.M 81F 898)، وبعد صدور قرار من جاك سوستيل بتعمم العملية على كل

الجزائر، أنشأت في 26 سبتمبر 1955 المصالح الإدارية المتخصصة SAS^2 التي صرح بها رسميا في فيفري 1956 من طرف الجنرال لوريلو. (Mathias, 1995, 22)

كانت المراكز الإدارية المتخصصة نموذجا للسياسة الفرنسية التي طبقت في الأوراس والتي تم بعد ذلك تعميمها على سائر الأراضي الجزائرية، إن هذه الإدارة ذات الطابع المزدوج أنشئت لتؤكد وتدعم وتبرر العمل العسكري، صحيح أن إنشاءها جاء استجابة لضعف الإدارة وغيابها خاصة في المناطق الريفية إلا أن حقيقة تكريسها في بداية الثورة التحريرية جاء لأن السلطات الفرنسية أدركت أن حسم هذه الحرب لن يكون عسكريا، وعليه فقد جرى إنشاء هذه المراكز من أجل القتال بأكبر قدر ممكن من الفعالية ضد الثورة التي استطاعت أن تتجذر في نفوس الشعب الجزائري. لقد كان الهدف الأساسي لهذا المشروع يكمن في البحث عن المعلومة التي يتم استخدامها من قبل الجيش الفرنسي ضد الثورة التحريرية ،حيث تستفيد المصالح الإدارية المختصة من الجزائريين الذين باعوا ذممهم من حركى ومخازنية (حربي، 1983، 175).

لقد صب عمل المصالح الإدارية المختصة في مصلحة سياسة "التهدئة"، تؤسس هذه المصالح داخل الريف والمراكز التي تم استحداثها في قلب السكان حيث تشرف على المهام الإدارية المتمثلة في تقديم بطاقات الهوية، تعداد السكان، وكذا القيام بأعمال التنمية الإقتصادية من بناء المساكن وحفر الآبار وتحسين البنى التحتية، كما تشرف على تقديم المساعدات الاجتماعية والصحية التي تستهدف مساعدة الأهالي من توفير الأكل والشرب والأدوية والاستشارات الطبية بالإضافة الى تعليم الأطفال وإشراك الشباب في أنشطة تكوينية (Mathias, 1995, 51)

كانت الأهداف المعلنة لهذه الإصلاحات محاربة التخلف الإداري وإنشاء وحدات إدارية متجانسة وملائمة لمشاريع التنمية الإقتصادية والإجتماعية. في الواقع، إندرجت الإصلاحات ضمن إستراتيجية مكافحة جبهة التحرير ومحاولة القضاء عليها بطرق مكملة للعمل العسكري.كان المتوقع أن يؤدي إشراك عدد متزايد من الجزائريين في تسيير الشؤون

المحلية وتولي مناصب في الوظيفة العامة إلى تكوين قوة ثالثة مؤيدة لفرنسا، في حين أن تحسين الأحوال الإدارية من شأنه أن يسمح بكسب ثقتهم وإبعادهم عن الجبهة (بلحاج، 2008، 85).

3.2.I - المحتشدات :

لم تكن سياسة المحتشدات أو ما أسمتها فرنسا بمراكز التجميع وليدة المرحلة التي تولى فيها الجنرال بارلانج قيادة الأوراس ذلك أن السلطات الاستعمارية قد بادرت الى خلق المحتشدات قبل هذا بطريقة ارتجالية كرد فعل أولي غير مسبوق للقضاء على الثورة، من ذلك أنها عمدت الى تهجير سكان الاوراس عن طريق توزيع مناشير تفضي الى ضرورة إجلاء المناطق الجبلية بالأوراس كضرورة أمنية وهو ما تم الإشارة له سابقا. في عهد بارلانج، بدأت عمليات تكريس المحتشدات على أرض الواقع بالأوراس.

جاك سوستيل الذي شهد المعسكرات النازية في الحرب العالمية الثانية 1939-1945 والتي كانت سببا في رفضه لسياسة المحتشدات جراء ما شهده من ممارسات، اليوم ومع توليه مقاليد الولاية العامة في الجزائر يشهد مرة أخرى في الجزائر إقامة المحتشدات بطريقة غير قانونية. جاك سوستيل الرافض لسياسة المحتشدات النازية اليوم وفي الجزائر يحاول مباركة هذه الممارسة وإضفاء طابع الشرعية على ممارستها. لقد حاول جاك سوستيل الترويح لعمليات التهجير المرتكبة في حق سكان الأوراس بحجة أن ما جاء كان من باب التحكم في العدد الكبير للسكان من جهة وتلبية للاحتياجات الإدارية من جهة أخرى (Cornaton, 1998, 125).

لم تكن هذه الممارسة مبنية على تخطيط ولا تستند إلى قوانين ولا ضوابط. لقد كان الهم الأكبر للسلطات الفرنسية هو تفريغ المناطق لتكريس عمليات القصف التي من شأنها أن تدمر فصائل جيش التحرير، أو على الأقل أن يضمن هذا التفريغ عزل الثورة.

إذا ما حاولنا تسليط الضوء على المحتشدات كممارسة في عهد بارلانج بالأوراس فإننا نخلص إلى تساؤل واضح مفاده: كيف كانت رؤية بارلانج لهذه الممارسة وكيف طبقت في عهده؟

نستطيع أن نميز بين مرحلتين مرت بها هذه الممارسة في عهده : (Cornaton, 1998, 128,)

- مرحلة (1954-1955) وهي مرحلة سبقت تولي الجنرال بارلانج لهذه الممارسة جاءت كرد فعل أولي من السلطات دون التفكير في آليات الممارسة ولا في الأهداف والنتائج والأبعاد المترتبة عليها.

- مرحلة (1955-1959) وهي بدورها تقسم الى: مرحلة (1955-1957) وهي مرحلة حاول فيها الجنرال التنظير على الممارسة من خلال التأكيد على ضرورة دراسة بيئة المحتشد قبل إنشاء أي محتشد، ويرتكز في طرحه هذا على أن النتائج المترتبة عنها ستعود بنتائج عكسية لا تخدم المصالح الاستعمارية. ومرحلة (1957-1958) وهي مرحلة تأكد فيها الجنرال بارلانج أن هذه السياسة ضرورة حتمية وهي نتائج حتمي لسياسة المناطق المحرمة، فهي ضرورة تقتضيها معطيات الحرب . هنا تحولت الممارسة الى سياسة، حتى وإن لم ينجح الجنرال بارلانج في دفع السلطات الفرنسية إلى بحث ودراسة الآليات والأهداف إلا أنه حاول أن يعطيها نسق أكثر ملاءمة للسكان من جهة والسلطات الاستعمارية من جهة أخرى.

كان نتاج هذا التحول في الرؤية أن شهدت الجزائر عهدا جديدا من هذه السياسة حيث ارتفع عدد المحتشدات بالأوراس خاصة والجزائر عامة ليتم إنشاء المفتشية العامة للمحتشدات التي عين بارلانج على رأسها، وأصبحت هذه السياسة أكثر تطبيقا وأكثر تأطيرا من الناحية الإدارية والنظرية، ولكن واقع المحتشدات كان وفي هذه المرحلة وغيره من المراحل السابقة أسوء حال، فقد زاد تكريس هذه الممارسة وتكرس معه البؤس وفقر السكان.

II-كيف تحولت نتائج هذه السياسة التي اصطلح عليها سياسة التهدئة الى نتائج حرب مضادة؟:

في الحقيقة إن الإجابة على هذا التساؤل تكمن في جزئيتين :

- الأولى تتعلق بمصطلح "التهدئة"، هذا المصطلح الذي استعملته السلطات الاستعمارية كدرع يحميها من أي اتهام يستهدف سياستها الاستعمارية القمعية المنتهجة في الجزائر خاصة إبان الثورة التحريرية. إن عملية إحلال السلام أو ما اصطلح عليه "التهدئة" تعتبر مرحلة من المراحل الفاصلة والهامة في تاريخ الصراع الجزائري الفرنسي ذلك أنها تكشف حقيقة النظام الفرنسي وسياسته الإستعمارية المطبقة في الجزائر وما تضمنته من جرائم إبادة في حق الشعب الجزائري الأعزل .

- تتعلق الجزئية الثانية بما تم تطبيقه من إجراءات قمعية كشفت حقيقة "التهدئة" التي تقصدها السلطات الفرنسية. إن التهدئة التي طبقت على أرض الأوراس ترجمت السياسة الفرنسية الاستعمارية وأعطت تعريفا حقيقيا بأنها حرب مضادة للثورة التحريرية. إن حقيقة التهدئة أبعد من أن تكون سياسة إعادة السلام فهي في الواقع ترجمة حقيقية لواقع الحرب المضادة.

لقد أشرف الجنرال بارلانج وهو المتحكم في مقاليد السياسة المدنية والعسكرية بالأوراس على تطبيق سياسة ممنهجة وفق خطة متزامنة المراحل. بداية يتم تفريغ المناطق لخلق المناطق المحرمة ونتيجة لتهجير السكان يتم حشدهم في محتشدات، يتم بعدها تكريس المجهود العسكري لاستهداف المناطق المحرمة بينما تستهدف المصالح الإدارية المتخصصة المحتشدات ، يعطي الجنرال بارلانج الأمر بتطبيق سياسية "التهدئة" انطلاقا من ازدواجية المهام (المدنية – والعسكرية) التي بين يديه يستطيع أن يدافع عن أهداف السياسية التي يرمي الى تطبيقها والإشراف على جني ثمارها.

الخاتمة

- عند اندلاع الثورة التحريرية في 01 نوفمبر 1954، وجهت السلطات الإستعمارية الفرنسية معظم جهودها للقضاء على الثورة بمنطقة الأوراس متبعة الأسلوب العسكري في إطار ما عرف بساسة "التهدئة" تحت قيادة الجنرال بول شاريير قائد الناحية العسكرية العاشرة.

- رغم حجم الدمار والتخريب الذي أحدثته العمليات العسكرية بالمنطقة إلا أن القضاء على الثورة من مهدها لم يتحقق بل زادت العمليات العسكرية المضادة تشعبا.

- بعد الفشل الذريع الذي مني به الجنرال شاريير في إخماد لهيب الثورة من الأوراس، وبعد سقوط حكومة ماناديس فرانس، عين جاك سوستال حاكما عاما على الجزائر.

- بعد زيارة تفقدية لمنطقة الاوراس، اقتنع جاك سوستال أن حل المعضلة ليس في العمليات العسكرية المكلفة وانما أكثر في محاولة كسب النفوس، نفوس الجزائريين الذين يدعمون الثوار خفية.

- لغرض اصلاح الخلل العام في السياسة الفرنسية التي طبقت في الأوراس، عمل جاك سوستيل على استقدام الجنرال غاستون بارلانج الى الجزائر وتعيينه مكلفا بالقيادة المدنية والعسكرية بالأوراس.

- قصد وضح الحلول للخلل الإداري بالمنطقة والذي لاحظه جاك سوستال، عمل بارلانج على تغيير الهيكلة الإدارية بالأوراس، وإغراء الاهالي قصد الحصول على المعلومة ليكلل ذلك بانشاء المصالح الإدارية المتخصصة.

- المحتشدات حلقة أخرى من حلقات السياسة الفرنسية المطبقة بالمنطقة خلال الفترة 1954-1956 حاولنا اعطاء لمحة عامة عليها.

- الخلاصة التي تم التوصل إليها هي أن ما اصطلح عليه بعبارة سياسة "التهدئة" لا أساس له من الصحة، وما كان موجود كان بالقعل حرب مضادة شنتها السلطات الإستعمارية الفرنسية ضد الشعب الجزائري

-الشروحات والتعليقات:

1- غاستون بارلانج : من مواليد 24 أوت 1897 بمدينة ليون الفرنسية، تطوع في الجيش الفرنسي وهو ابن 17 سنة شارك في الحرب العالمية الاولى، رقي الى ضابط الشؤون الأهلية في المغرب خلال الحرب العالمية الثانية ، أشرف على قيادة فرق القوم ، تم مفتش في المصالح الخاصة ، في ماي 1955 تم استقدامه الى الجزائر ووضع تحت تصرف الحاكم العام للاستفادة من خبرته في التعامل مع الوسط البربري ، منح الاشراف المدني و العسكري على سنة 1955 ثم عين مفتشا عاما على المحتشدات سنة 1959. قدم استقالته من المنصب في 1960 ، توفي في 1972.

2- المصالح الإدارية المتخصصة أجهزة تعتبر وريثا لمكتب الشؤون العربية.يدير هذه المصالح ضباط المصالح يتلقون تعليما عن ذلك خاصة في إتقان اللغة المحلية من طرف مصلحة الشؤون الجزائرية.يعمل إلى جانب كل ضابط جهاز يتكون من ملحق عسكري وثلاث ملحقين مدنيين:أول مكلف بالسكريتاريا والمحاسبة،ثاني مكلف بالترجمة وثالث بالعمل السلكي.لحماية الضابط أوجد المخازنية أو مخازنية المصالح الإدارية المتخصصة والذين تتكون فرقهم عادة من 30 إلى 50 مخزني.كان الهدف من إنشاء هذه المصالح حسب الجنرال بارلانج تحقيق التهدئة بأن تكون قلب فرنسا الذي ينبض في كل دوار،بمعنى أن يكون لها دور المراقبة،الإقناع(كسب القلوب)،القمع.يعتبر هذا الجهاز مساعد للإداري في إدارة البلدية المختلطة وفي إدارة الدواوير البعيدة عن مركز البلدية المختلطة. (Bartet, 1997, 08)

- المراجع :

1. بلحاج، صالح. (2008). تاريخ الثورة الجزائرية. الجزائر: دار الكتاب الحديث.
2. حربي، محمد. (1983). جبهة التحرير الوطني: الاسطورة والواقع. تر: كميل داغر. (ط.1). بيروت: مؤسسة الابحاث العربية.
3. حزب جبهة التحرير الوطني. (دت). أحداث الثورة التحريرية الأوراس: التقرير الجهوي للولاية الأولى المقدم للملتقى الوطني الثاني لتسجيل أحدث الثورة من 20 أوت 1956 إلى 31 ديسمبر 1958. الجزائر: دار الشهاب.
4. عثماني، مسعود .(2008). أوراس الكرامة: أمجاد وأنجاد. عين مليلة: دار الهدى.

5. الغالي، غربي. (2009). فرنسا والثورة الجزائرية 1954-1958: دراسة في السياسات والممارسات. الجزائر: غرناطة للنشر والتوزيع.

6. A.O.M 81 F 13.Rapport du général parlange chef du commandement civil Nememcha-et militaire des Aurès
7. A.O.M 81F/898:Renforcement des moyens de sécurité en Algérie, implantation et effectifs
8. A.O.M 81F/ 901: Note sur la politique du contact.
9. A.O.M 93/4409:Rapports mensuels vus par l'IGAME, Rapport mensuel d'information sur l'activité musulmane dans le département de Constantine, mois de Juin 1955.
10. Cornaton, Michel. (1998). La guerre d'Algérie: Les camps de regroupements. France : Editions l'Harmattan.
11. Jeanson, Francis et Colette. (1955). L'Algérie hors la loi. France : Edition du Seuil.
12. MATHIAS, Gregor. (1994-1995). « Les SAS:Une institution ambiguë entre idéal et réalité(1955-1962) ». Mémoire de maitrise d'histoire : Sous la direction du Professeur de Jean-Louis TRIAUD. France: Université de Provence
13. Soustelle jacques. (1956). Aimée et Soufrance en Algérie. Paris : Edition Plon.
14. BARTET, Sylvain. (1997).« Les Sections Administratives Spécialisées en Grande Kabylie 1955-1962 :Ambigüités et échecs d'une politique de pacification ».Mémoire de maitrise d'histoire, Sous la direction du Professeur de Jean-Louis TRIAUD.Université de Provence.